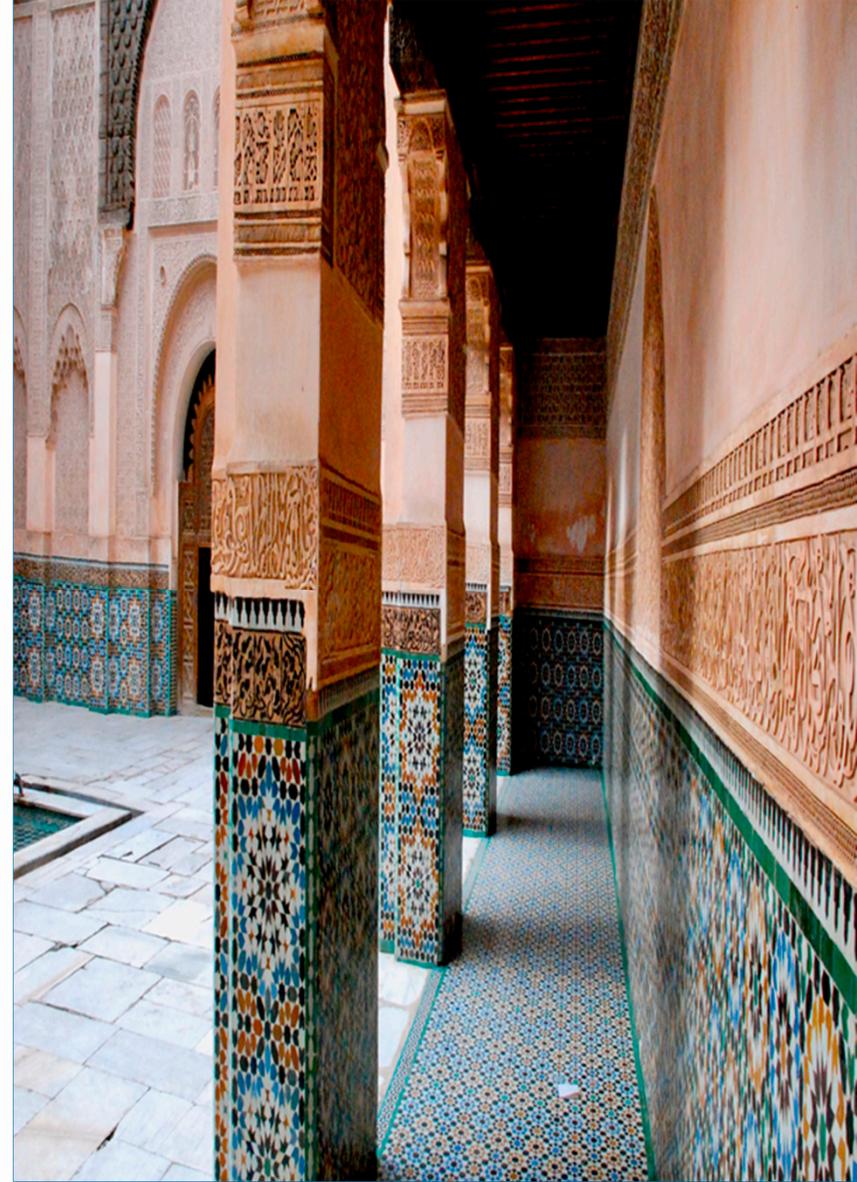




# آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

نوفمبر 2018

جهاد أزعر  
مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى



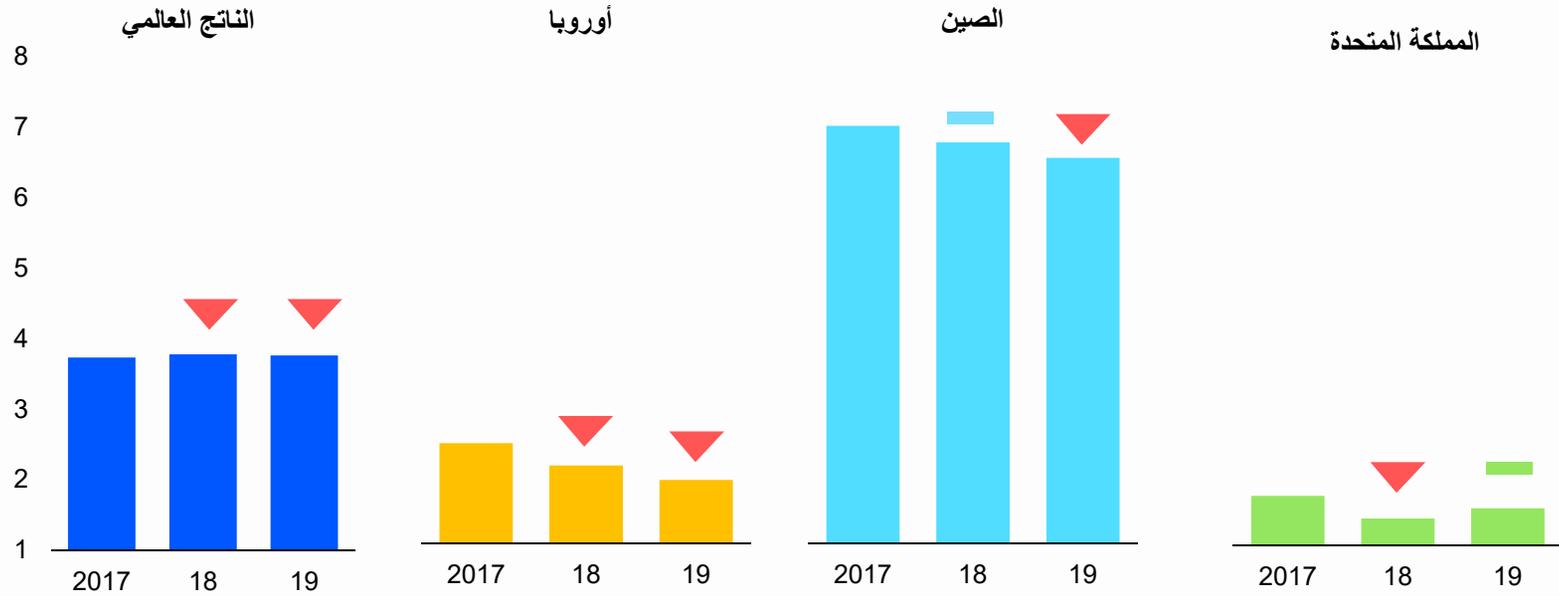
# محاوَر العَرَض

■ بيئَة متغيرة:  
هل تتأبد غيوم العاصفة؟

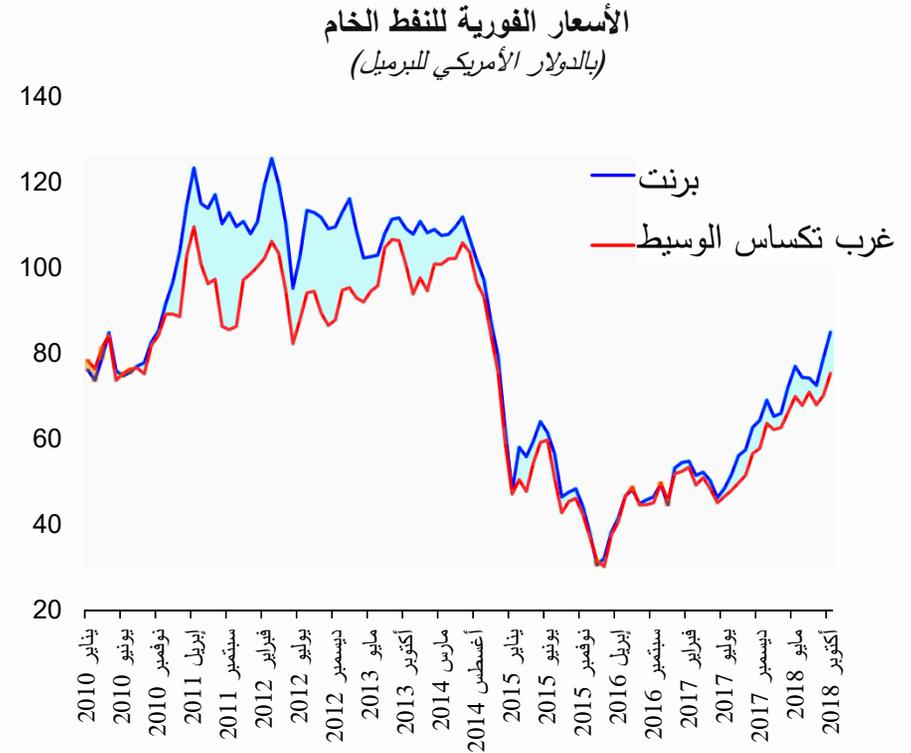
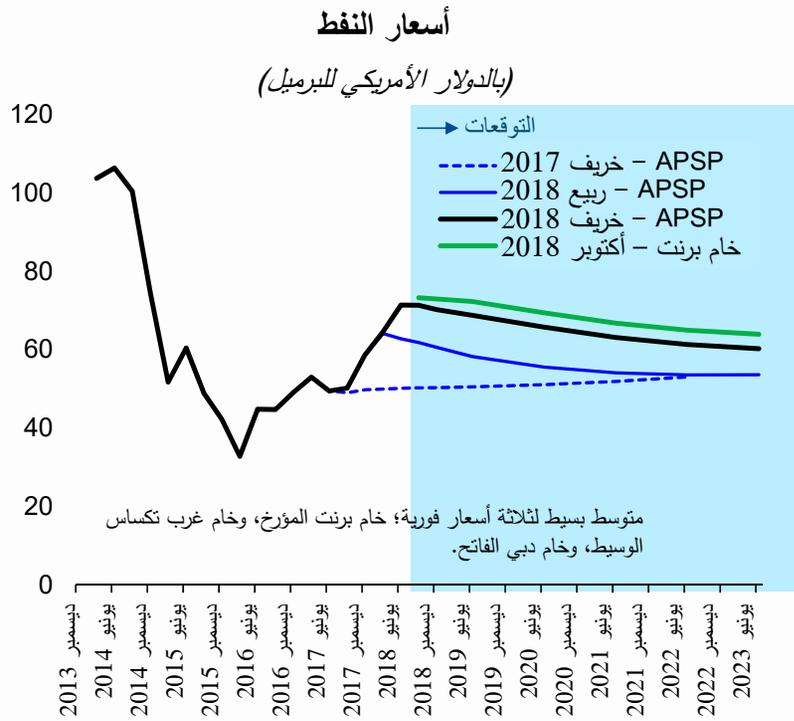
- الآفاق الإقليمية
- الملاحة في بحور مضطربة
- الحفاظ على النمو الاحتوائي
- أهم النتائج المستخلصة

# تراجع توقعات النمو العالمي

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدى الشركاء التجاريين  
(الأسهم تشير إلى اتجاه التعديلات منذ عدد إبريل 2018 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)



# رغم الطفرة الأخيرة، لا تزال آفاق أسعار النفط مشؤوبة بعدم اليقين على المدى المتوسط



■ بيئة متغيرة

## ■ الآفاق الإقليمية: غير متوازنة وهشة

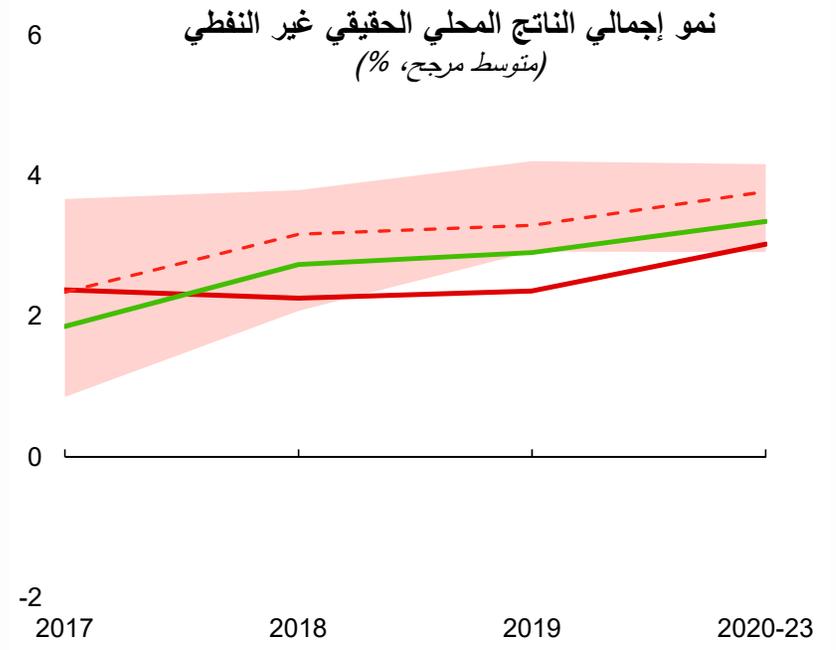
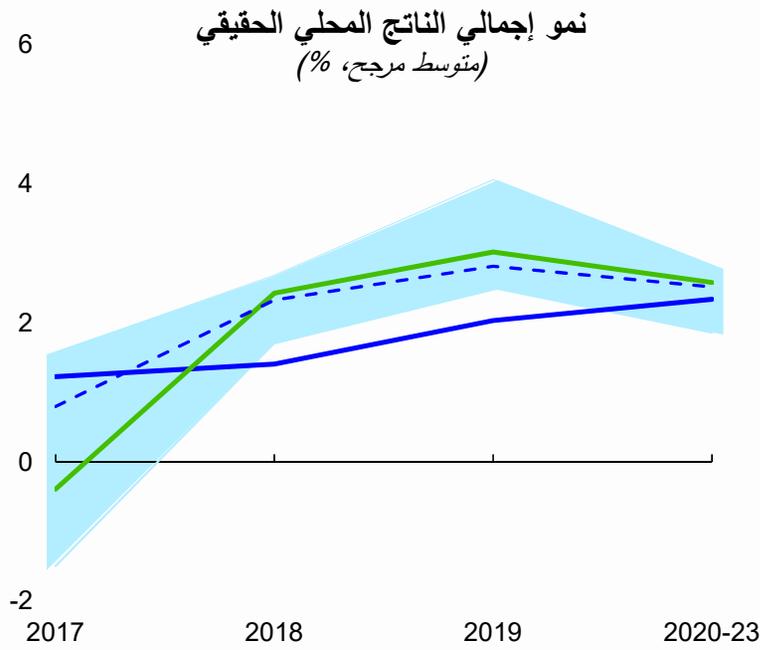
■ الملاحاة في بحور مضطربة

■ الحفاظ على النمو الاحتوائي

■ أهم النتائج المستخلصة

# انتعاش النمو في البلدان المصدرة للنفط في العامين الجاري والقادم، نظرا لارتفاع إنتاج النفط وزيادة قوة النشاط غير النفطي

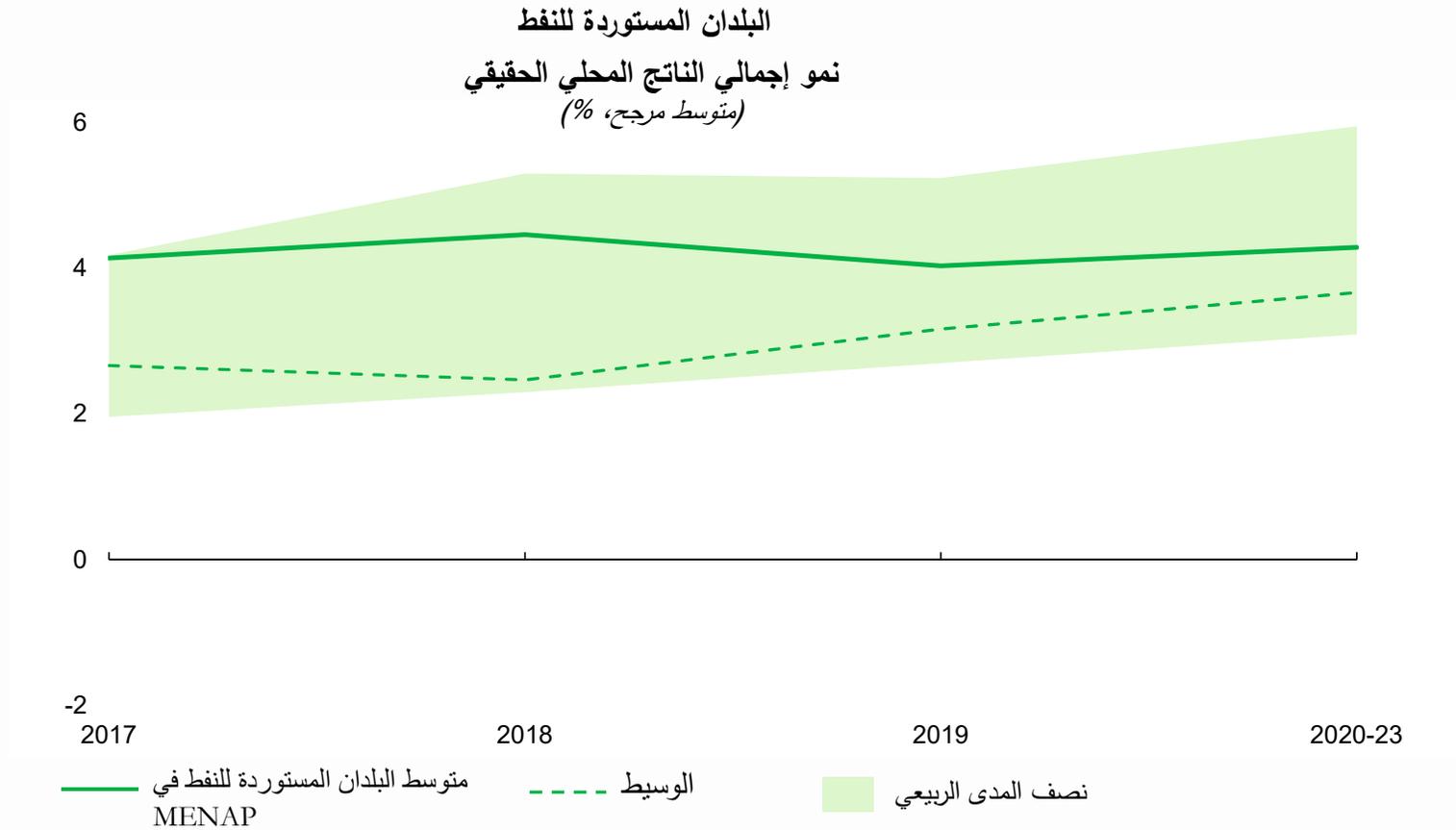
## البلدان المصدرة للنفط



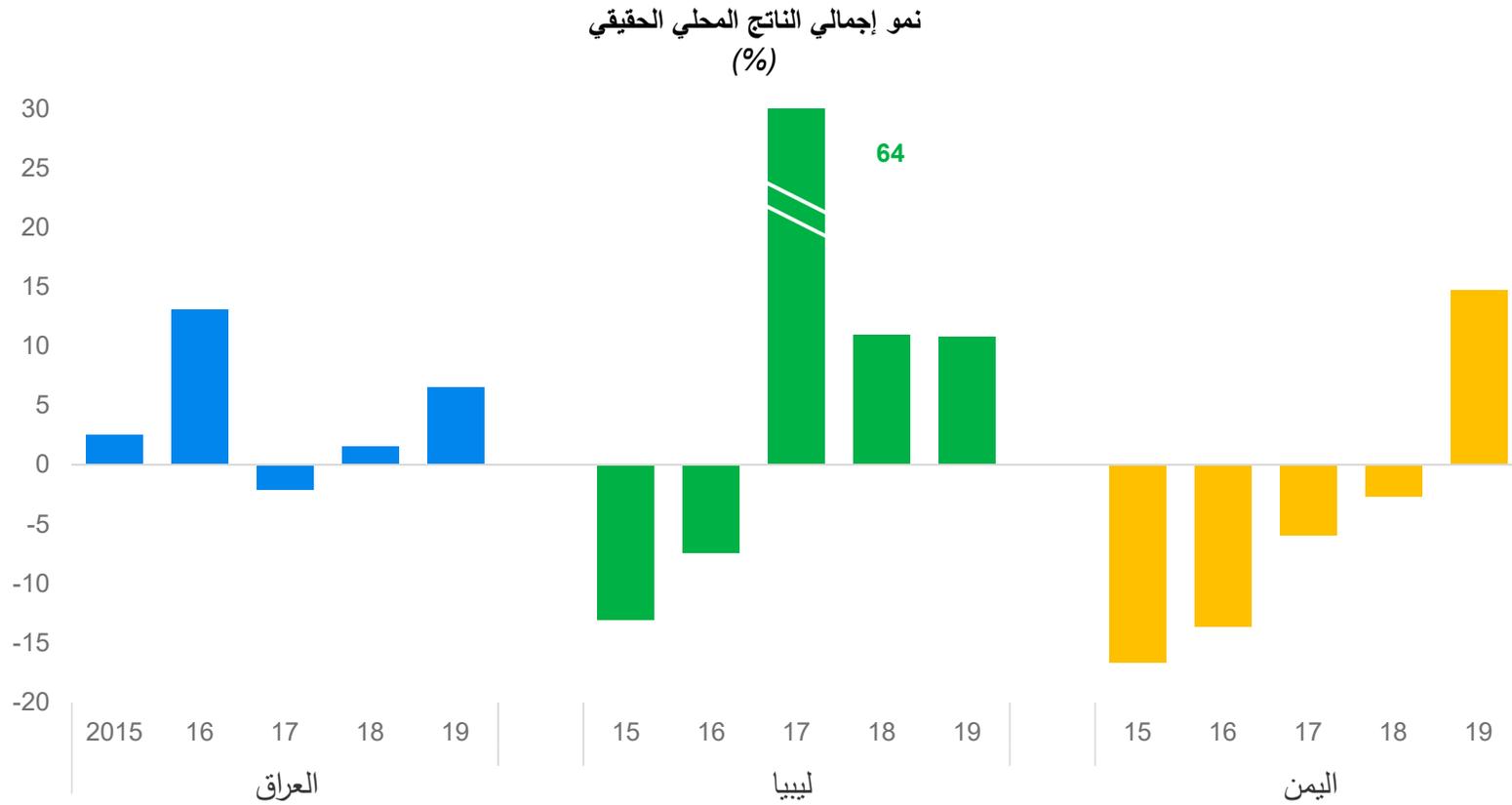
— متوسط البلدان المصدرة للنفط في MENAP   
 — مجلس التعاون الخليجي   
 — الوسيط   
 ■ نصف المدى الربيعي

ملحوظة: MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

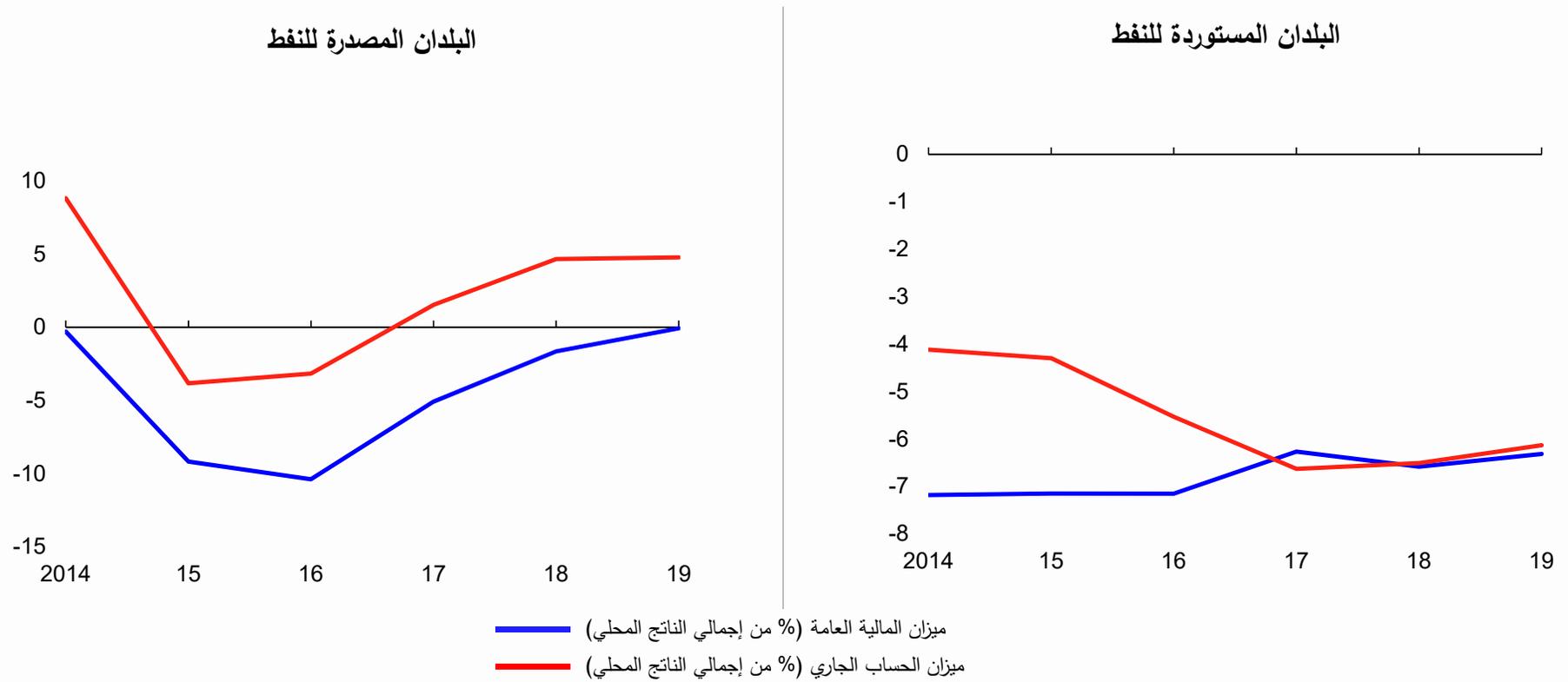
## البلدان المستوردة للنفط تشهد قدرا متواضعا من النمو، لكن مع بعض التباين في مختلف البلدان



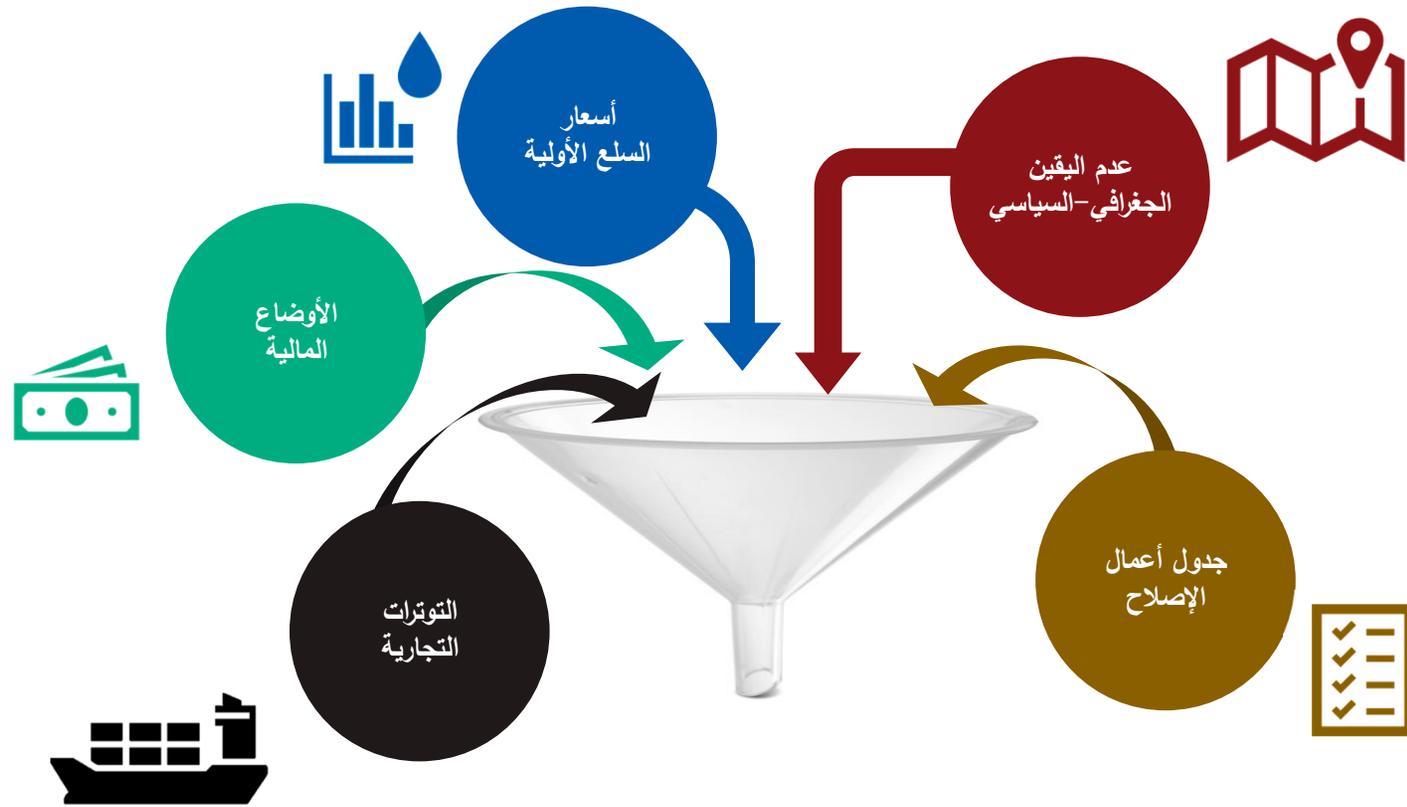
# الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتأثرة بالصراعات لا تزال مشوبة بالتقلبات وأجواء عدم اليقين



## تعافي أسعار النفط في الآونة الأخيرة يخلف آثارا عكسية على البلدان المصدرة والمستوردة للنفط



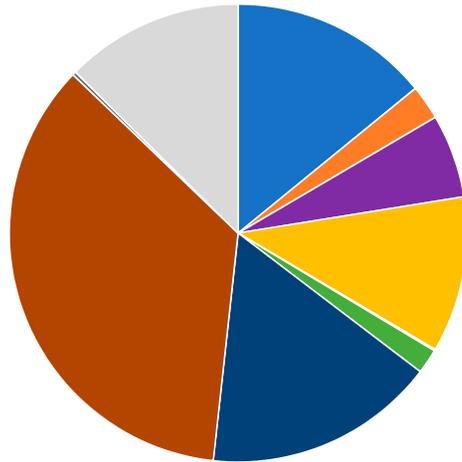
## مخاطر متعددة ومتشابكة تشكل تحديا أمام المنطقة



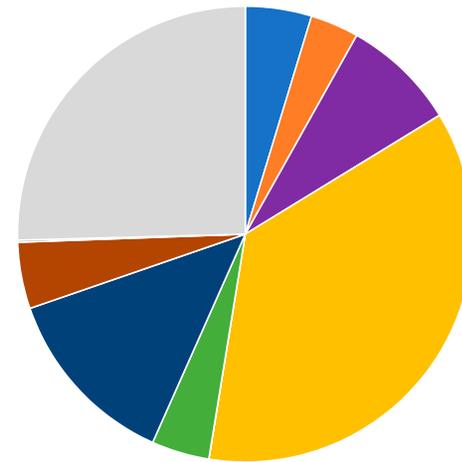
## التأثير المباشر للتوترات التجارية محدود على الأرجح، لكن الآثار غير المباشرة قد تكون كبيرة

صادرات السلع حسب بلد المقصد في 2017  
(النسبة من مجموع الصادرات)

البلدان المصدرة للنفط



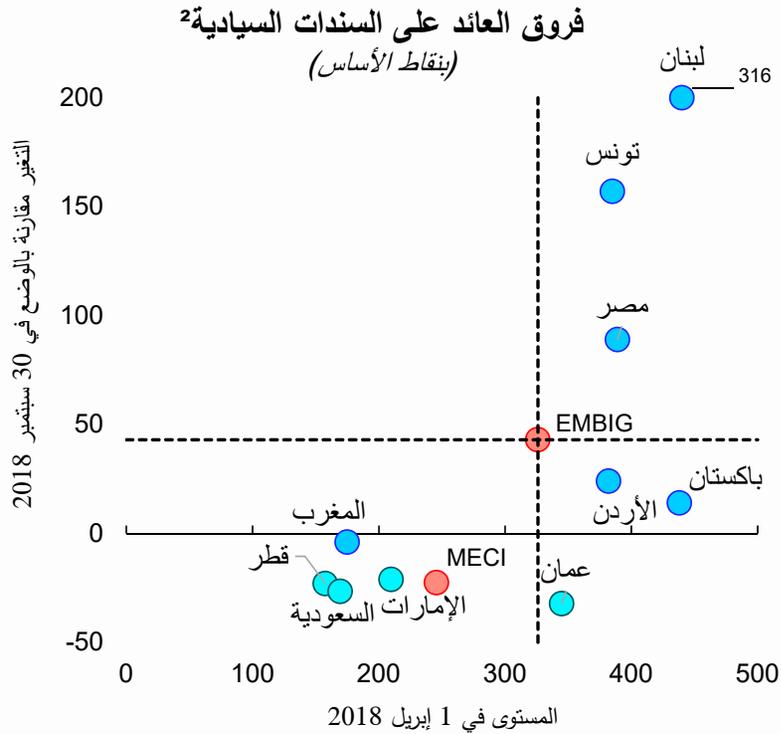
البلدان المستوردة للنفط



■ الصين ■ تركيا ■ الولايات المتحدة ■ منطقة اليورو ■ المملكة المتحدة ■ MENAP ■ آسيا عدا الصين  
■ بقية العالم

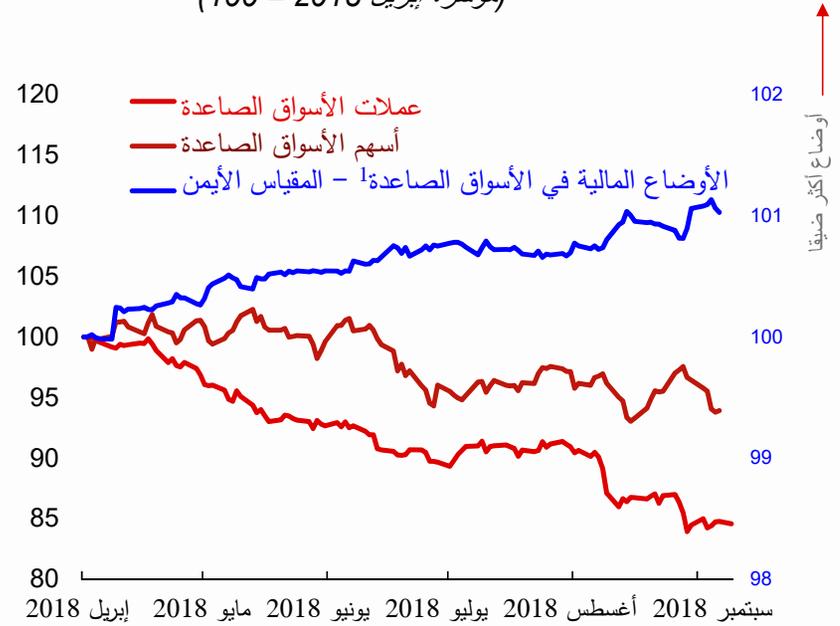
ملحوظة: MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

## اتساع فروق العائد في ظل تغير مزاج السوق والأوضاع المالية



<sup>2</sup> تظهر فروق العائد في مؤشر جي بي مورغان لسندات الأسواق الصاعدة العالمي باستثناء البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حيث تستخدم بدلا من ذلك فروق العائد في المؤشر الفرغب لمنطقة الشرق الأوسط. ملحوظة: EMBIG = مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي؛ MECI = المؤشر المرغب لمنطقة الشرق الأوسط.

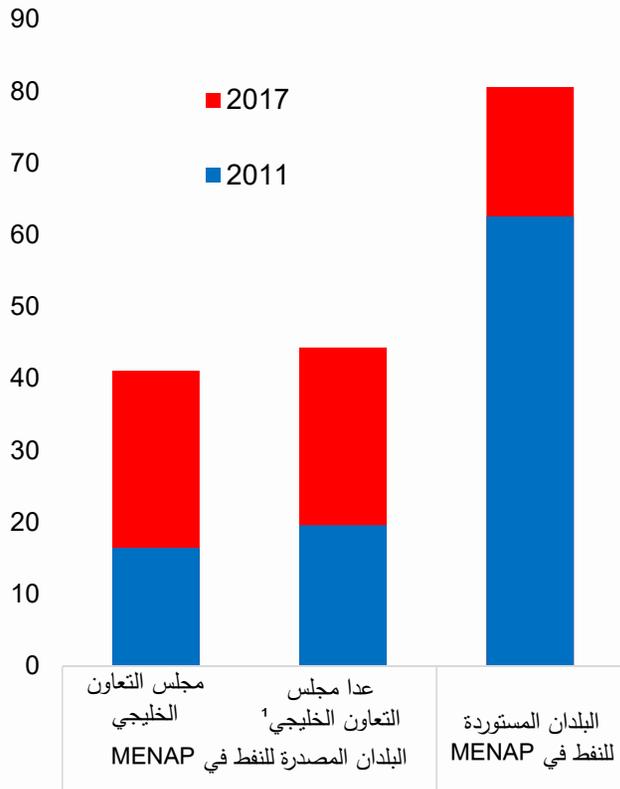
الأوضاع المالية في الاقتصادات الصاعدة  
(مؤشر، إبريل 2018 = 100)



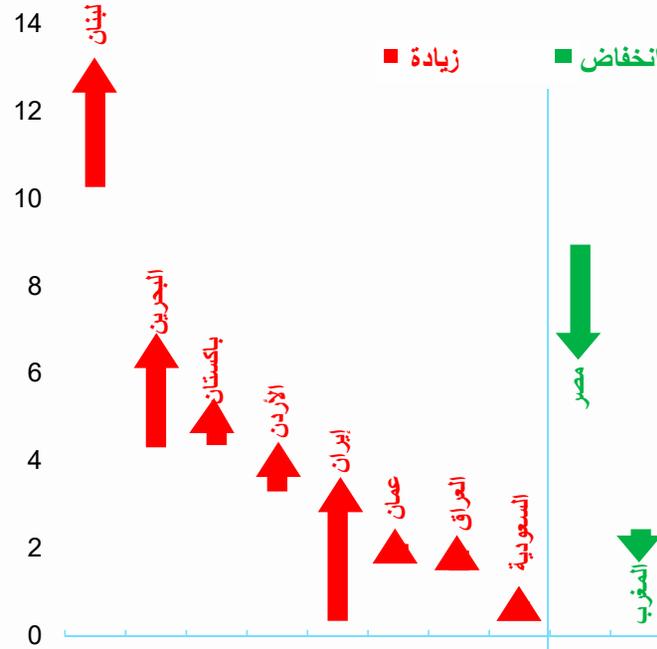
<sup>1</sup> المؤشر يشمل متوسط البرازيل والصين وشيلي والهند واندونيسيا وكوريا والمكسيك وروسيا وجنوب إفريقيا وتايلند وتركيا.

## تصاعد مخاطر تمويل المالية العامة في بعض البلدان

إجمالي الدين الحكومي  
(% من إجمالي الناتج المحلي، متوسطات بسيطة)

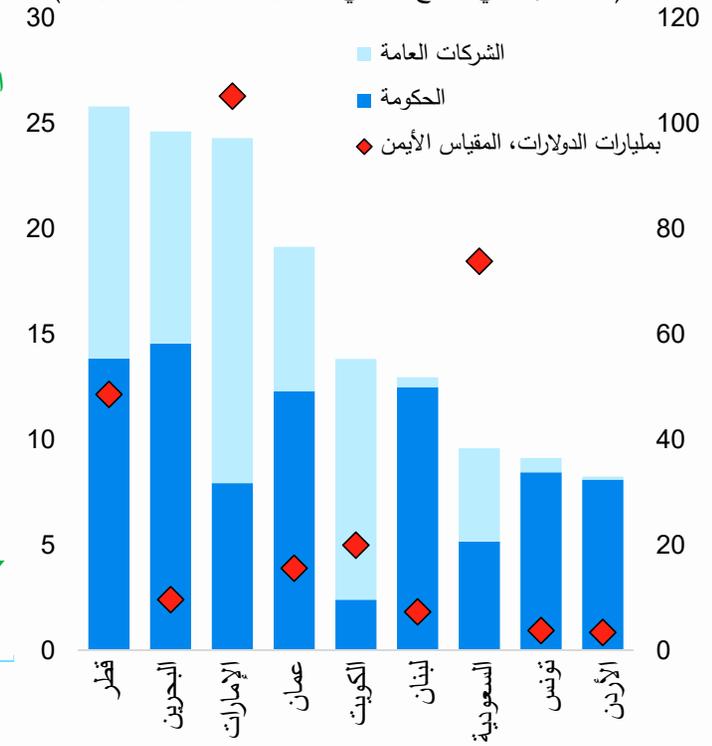


مصرفات الفوائد الحكومية  
(التغير من 2018 إلى المتوسط المتوقع في الفترة 2020-2023،  
% من إجمالي الناتج المحلي)



الدين العام الدولي الذي يحين أجل استحقاقه في  
2019-2023

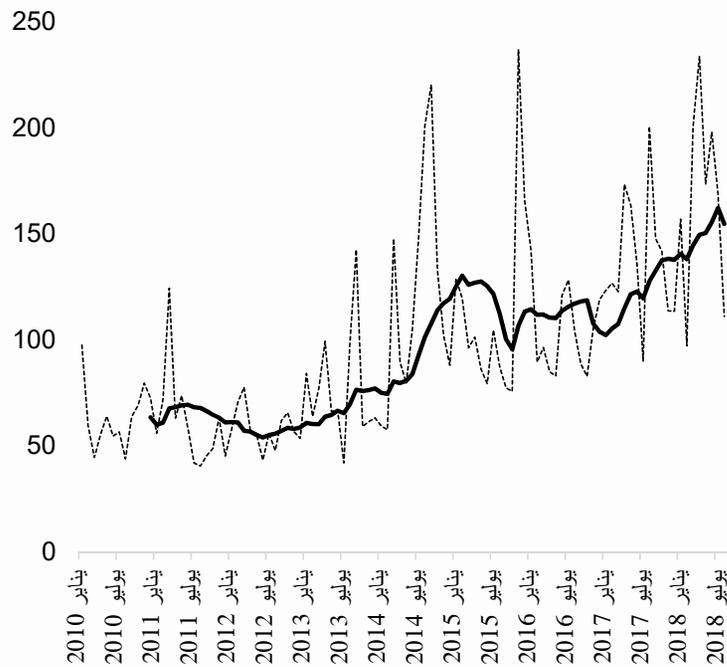
(% من إجمالي الناتج المحلي، بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي، ومؤسسة Dealogic.  
ملحوظة: <sup>1</sup> عدا ليبيا واليمن.  
MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

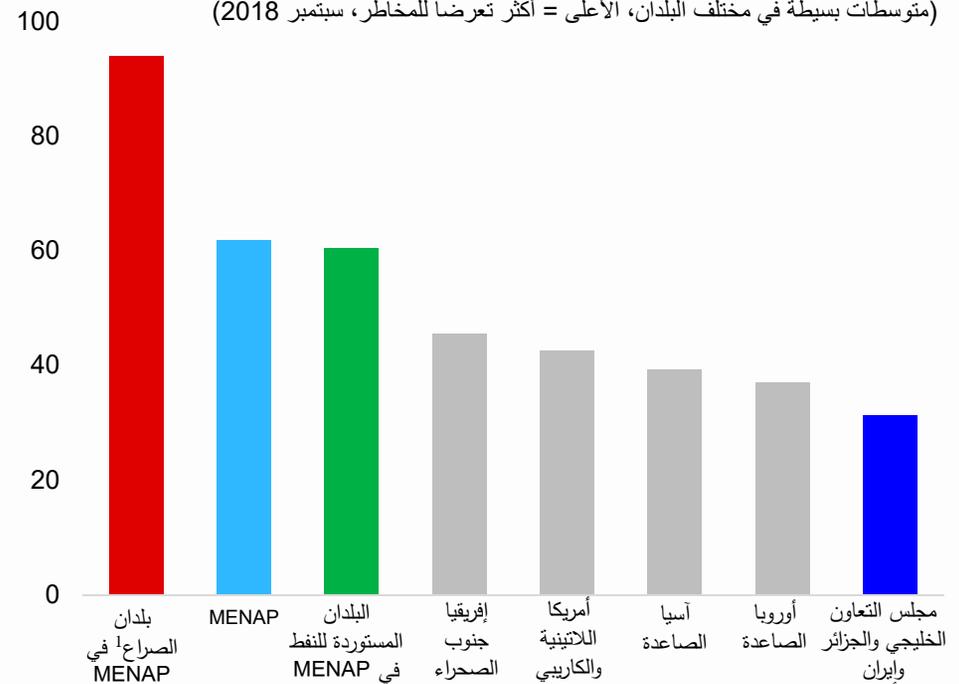
# المخاطر الجغرافية السياسية في اتجاه صعودي، بينما لا تزال المخاطر الإقليمية مرتفعة

مؤشر المخاطر الجغرافية-السياسية العالمي



المصدر: دراسة (2018) Caldara, D and M. Iacoviello، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي: <http://policyuncertainty.com/gpr.html>

مؤشر المخاطر الأمنية الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية في الإيكونوميست (EIU) (متوسطات بسيطة في مختلف البلدان، الأعلى = أكثر تعرضاً للمخاطر، سبتمبر 2018)



المصدر: وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مجلة الإيكونوميست "Economist Intelligence Unit"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. <sup>1</sup> تشمل العراق وليبيا وسوريا واليمن. ملحوظة: MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

■ بيئة متغيرة

■ الآفاق الإقليمية

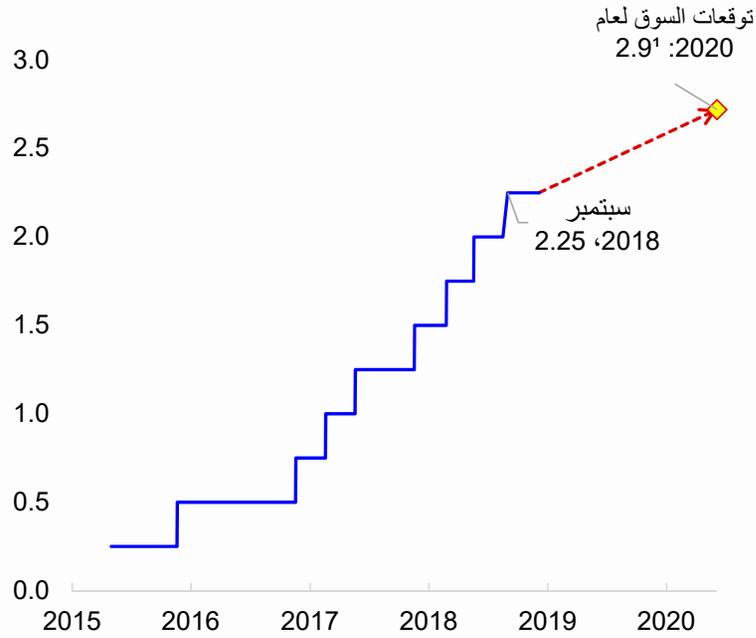
■ الملاحاة في بحور مضطربة:  
ضبط مزيج السياسات

■ الحفاظ على النمو الاحتوائي

■ أهم النتائج المستخلصة

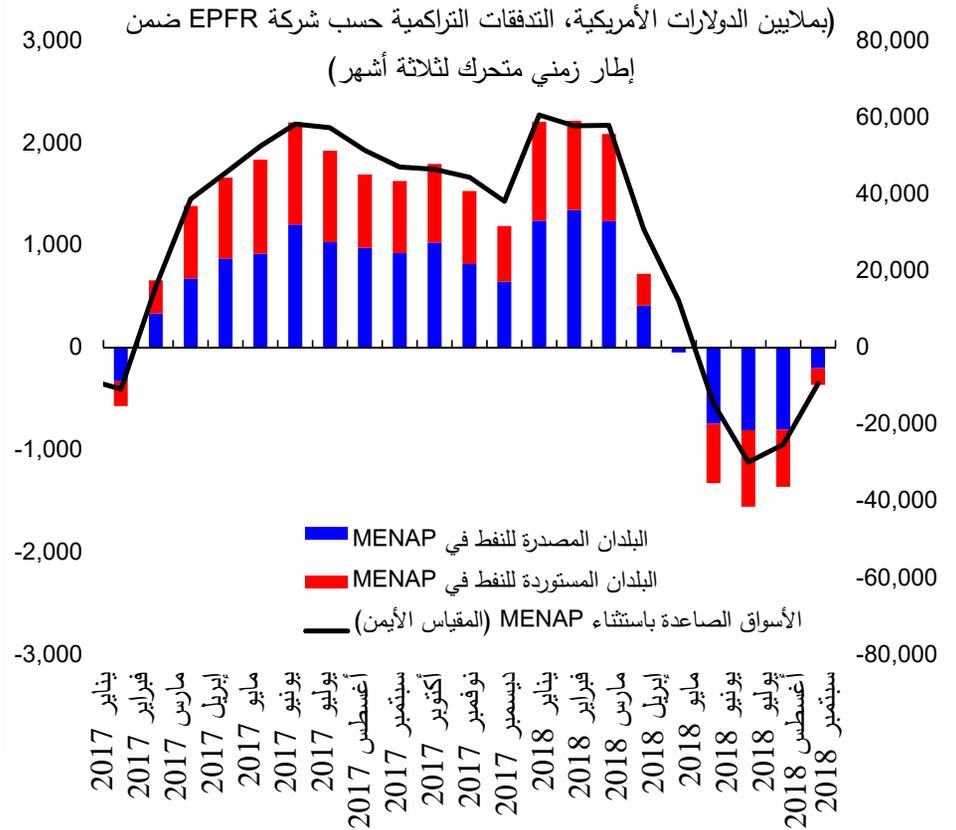
## التطورات الخارجية سوف تحد من خيارات السياسة النقدية

سعر الفائدة على قروض الاحتياطي الفيدرالي (%)



حسب الوضع في 30 أكتوبر 2016.

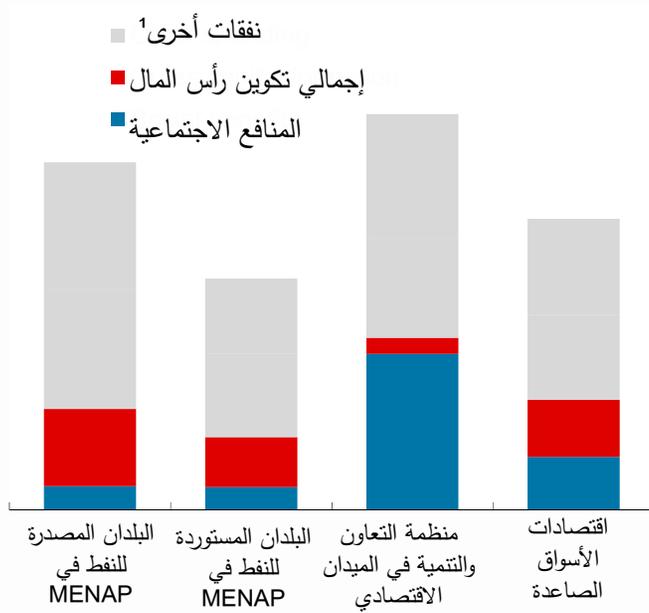
ضغوط التدفقات الرأسمالية



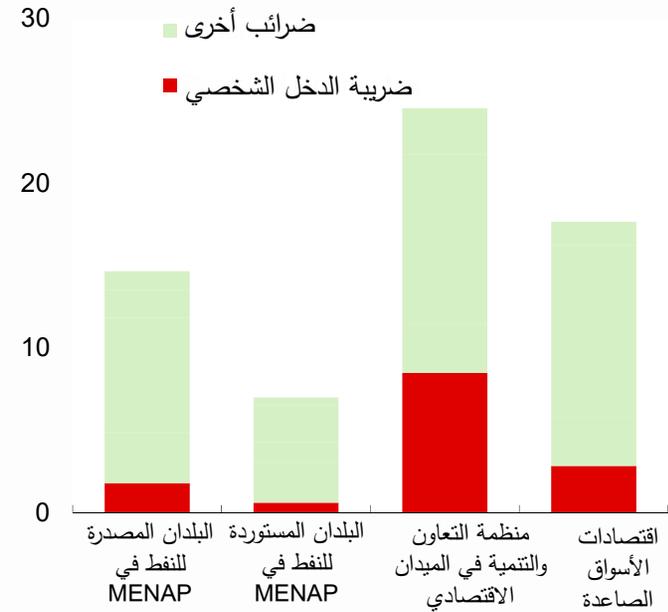
صندوق النقد الدولي

## المجال متاح لجعل سياسة المالية العامة أكثر دعماً للنمو وأكثر إنصافاً

عناصر بنود النفقات  
(متوسطات 2017، % من إجمالي الناتج المحلي)



عناصر بنود الضرائب  
(متوسطات 2017، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.  
<sup>1</sup> النفقات الأخرى تشمل نفقات الدفاع، واستهلاك رأس المال الثابت، والدعم، والمنح، ونفقات أخرى. تستبعد ليبيا وسوريا واليمن من البلدان المصدرة للنفط في MENAP.

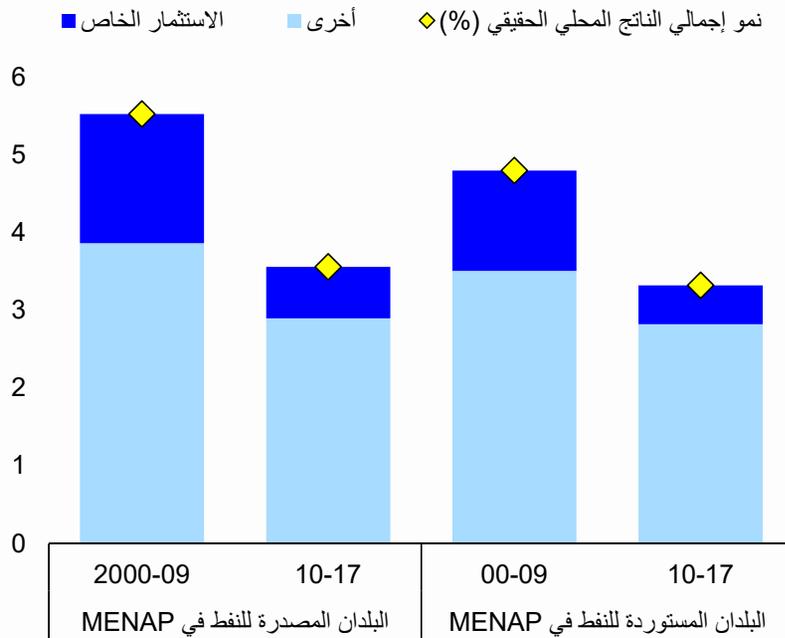
- بيئة متغيرة
- الآفاق الإقليمية
- الملاحة في بحور مضطربة

■ الحفاظ على النمو الاحتوائي :  
إيجاد قاطرات نمو جديدة

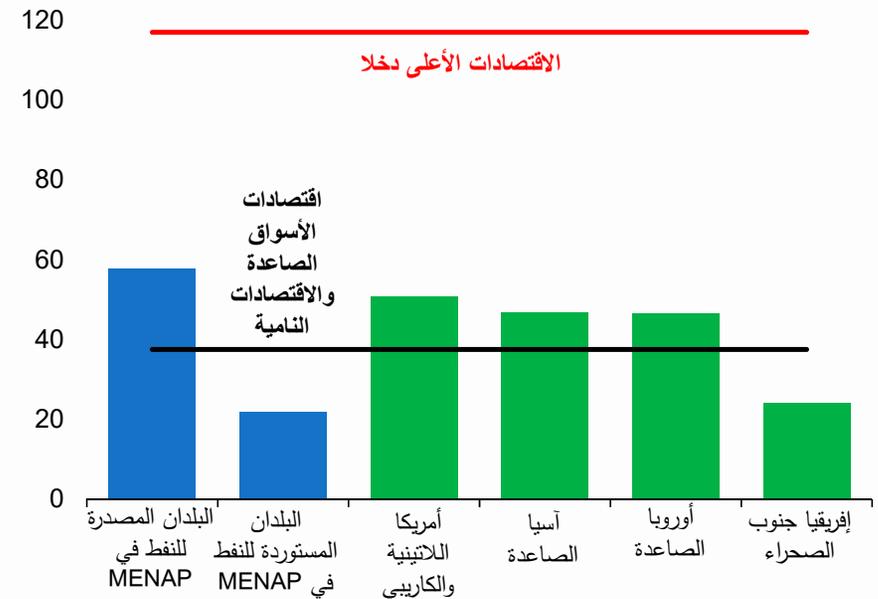
- أهم النتائج المستخلصة

# التوسع في تطوير القطاع المالي يمكن أن يدعم استثمارات القطاع الخاص

مساهمة الاستثمار الخاص في النمو  
(متوسطات بسيطة، بالنقاط المئوية)



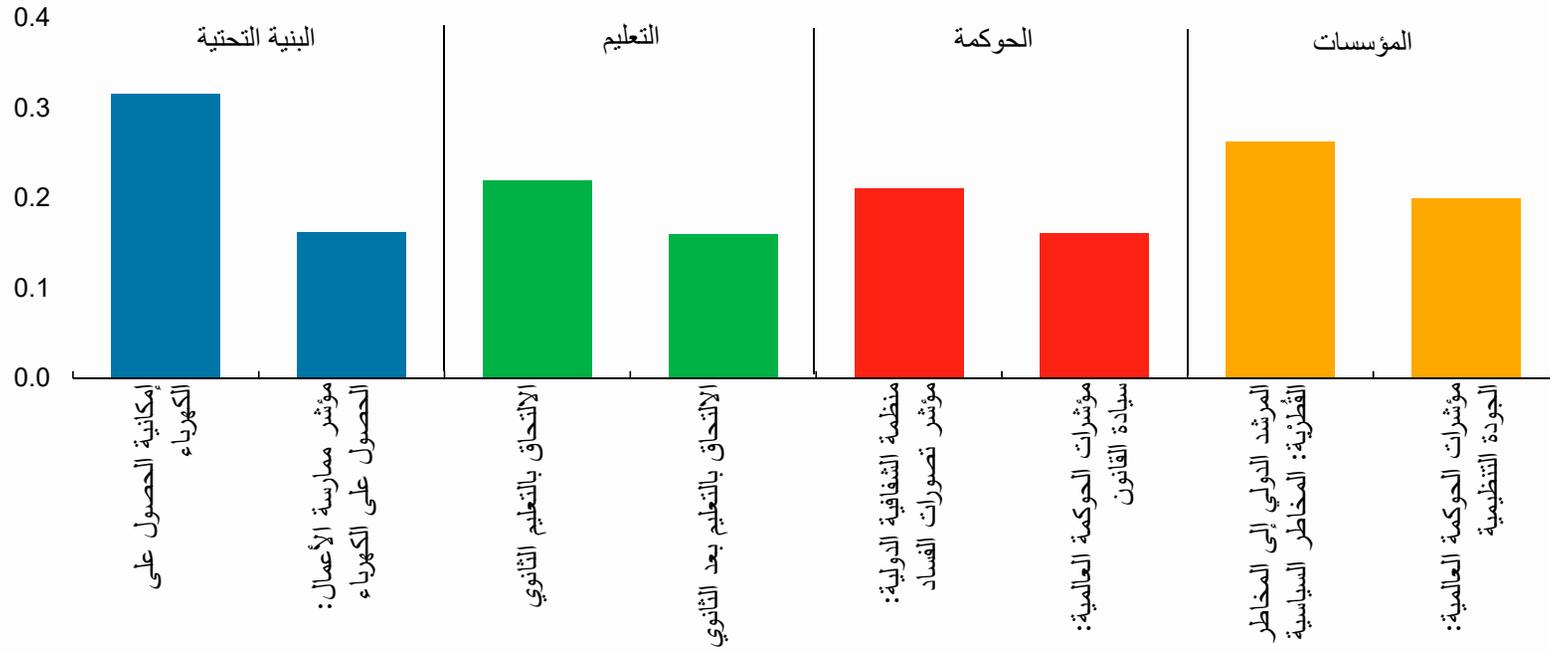
الائتمان المقدم للقطاع الخاص  
(من إجمالي الناتج المحلي، 2017 %)



المصادر: البنك الدولي؛ وتقرير "الإحصاءات المالية الدولية"، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى؛ و MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

# ضرورة تحسين البنية التحتية والتعليم وتعزيز الحوكمة والمؤسسات

محددات الاستثمار الخاص حسب ظروف كل بلد على حدة  
(إحصاءات معامل التحديد لنماذج انحدار المرحلة الثانية على أساس منفرد)



المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ وصندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## أهم النتائج المستخلصة

- من المتوقع أن يستمر النمو بوتيرة متواضعة لكنه يظل غير متوازن
- هناك مخاطر بزيادة التشديد في الأوضاع المالية العالمية وتساعد التوترات التجارية
- عدم اليقين السياسي والتوترات الاجتماعية تضع جدول أعمال الإصلاحات على المحك في بعض البلدان، بينما يشكل التراخي مصدر خطر في بلدان أخرى
- الاستجابة على مستوى السياسات
- خيارات السياسة النقدية ستكون محدودة. وينبغي، حيثما أمكن، أن تعمل أسعار الصرف المرنة كهوامش وقائية في حالة التعرض لضغوط خارجية
- ينبغي تكثيف جهود الضبط المالي لإعادة بناء الهوامش الوقائية وتعزيز الصلابة
- بالإمكان تحقيق إعادة التوازن لعملية التصحيح المالي لتكون أكثر دعماً للنمو وأكثر إنصافاً
- زيادة فرص الحصول على التعليم والتمويل، وتعزيز الحوكمة والمؤسسات يمكنهما جذب الاستثمار الخاص ودفع عجلة النمو الذي يجني ثماره الجميع